موسكو وبكين أكدتا أن واشنطن لم تعد طرفاً في الاتفاق النووي.. وطهران تجري تدريبات على تدمير «نموذج مزيف» لحاملة طائرات أميركية

تحرك روسي ـ صيني لمنع أميركا من تجديد العقوبات على إيران

عواصم ـ وكالات: كشفت صور التقطتها الأقمار الصناعية بناء إيران نموذجا لحاملات الطائرات الأميركية من طراز «نيميتز» قبالة ساحلها الجنوبي، لإجراء تدريبات محتملة بالذخيرة الحية وفي تحد على ما يبدو للعقوبات التي تعتزم واشنطن فرضها على طهران.

ووفق وكالة «أسوشييتد برس» الأميركية، أظهرت الصور أن «القاعدة المزيفة» تشبه حاملات الطائرات التي تبحر بها البحرية الأميركية بشكل روتيني إلى الخليج من مضيق هرمز، حيث يمر 20٪ من نفط العالم.

ولم تعترف السلطات الإيرانية ببناء حاملة الطائرات المذكورة، غير أن ظهور نسخة طبق الأصل في مدينة بندر عباس الساحلية يشير إلى أن «الحرس الثوري» الإيراني يستعد لعملية غرق وهمية مماثلة لعملية إغراق وهمية قام بها في عام 2015.

ويحمل نموذج حاملة الطائرة نماذج محاكاة لـ 16 طائرة مقاتلة على سطحها، وفقا لصور الأقمار الاصطناعية التي التقطتها مؤسسة «ماكسار تكنولوجيز». ويبدو أن طول السفينة يبلغ نحو 200 متر، وعرضها 50 مترا. ويبلغ طول سفن «نيميتز» الحقيقية أكثر من 300 متر، وعرضها 75 مترا.

وتوقع خبراء أن يتم استخدام حاملة الطائرات الوهمية في مناورات جديدة تستعد إيران للقيام بها في الربيع المقبل، حيث يتوقع أن تستخدم صواريخ كروز، وتنفذ هجمات من قوارب صغيرة وطائرات من دون طيار في تلك المناورات.

ونقلت «سي إن إن»، في وقت سابق، عن الأدميرال علي فدوي، الذي كان يشغل منصب قائد القوات البحرية في «الحرس الثوري»، قبل سنوات، قوله إن إيران لم توقف يوما مراقبتها للأسلحة والمعدات الأميركية، واعتبارها هدفا لتدريباتها العسكرية.

وقال حينذاك: «لقد صنعنا غواصات وسفنا ومدمرات مماثلة للمدمرات والسفن الحربية الأميركية لسنوات طويلة، وإن قواته تمارس التدريبات نفسها على حاملات الطائرات»، مشيرا إلى أن الهدف إغراق وتدمير السفن الحربية الأميركية».

صورة بالأقمار الاصطناعية «لنموذج مزيف» حاملة طائرات في إيران (العربية.نت)

إلى ذلك، تعتزم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض عقوبات على ما يصل إلى 50 ناقلة نفط ووقود كجزء من جهودها لوقف حركة التجارة بين إيران وڤنزويلا بحسب ما صرح مسؤولون أميركيون لوكالة «بلومبيرغ».

وبحسب المسؤولين فإنه سيتم تطبيق هذه العقوبات من خلال وزارة الخزانة الأميركية لتجنب حدوث مواجهة عسكرية مع إيران أو ڤنزويلا.

وقال المصدر إن الولايات المتحدة تدرس أيضا فرض عقوبات على شركة تابعة لرجل الأعمال الكولومبي أليكس ساب موران المقرب من الرئيس الڤنزويلي نيكولاس مادورو.

في المقابل، بدأت كل من روسيا والصين تحركا في الأمم المتحدة لمواجهة واشنطن التي تزعم أن بمقدورها تفعيل إجراء يعيد كل العقوبات المفروضة على إيران في مجلس الأمن الدولي.

وكتب كل من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وكبير الدبلوماسيين الصينيين وانغ يي رسالتين لمجلس الأمن المؤلف من 15 دولة عضوا والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس فيما تهدد الولايات المتحدة بتفعيل ما يعرف بالعودة السريعة للعقوبات بموجب الاتفاق النووي مع إيران، رغم انسحاب واشنطن من الاتفاق في عام 2018. وكتب لافروف في الخطاب ان الولايات المتحدة «سخيفة وغير مسؤولة.. هذا غير مقبول بالمرة».

وأشار وزير الخارجية الروسي إلى رأي لمحكمة العدل الدولية في عام 1971 يرى أن من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية أنه «لا يمكن الإقرار للطرف الذي يتنصل من التزاماته أو لا يفي بها الاحتفاظ بالحقوق المستمدة من العلاقة».

وكتب وانغ في خطابه «الولايات المتحدة لم تعد طرفا في الاتفاق النووي مع إيران بعد انسحابها منه ولم يعد من حقها أن تطالب مجلس الأمن بتطبيق العودة السريعة للعقوبات».

من جهتها، قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت الأسبوع الماضي إن مسودة مشروع القرار المتعلق بحظر الأسلحة سيتم توزيعها على أعضاء المجلس قريبا.

وأشارت روسيا والصين اللتان تتمتعان بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بالفعل إلى معارضتهما إعادة فرض حظر الأسلحة على إيران، وإذا عرقلت الدولتان مشروع القرار الأميركي فإنه سيتعين على واشنطن المضي قدما في تهديدها بتفعيل العودة السريعة إلى العقوبات.

وزير خارجية الاحتلال: سنطبق خطة ترامب على نحو مسؤول!

ألمانيا تحذّر إسرائيل: «الضم» مخالف للقانون الدولي.. والفلسطينيون: يقتل رؤية «حلّ الدولتين»

عواصم ـ وكالات: انتقد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس خطط ضم إسرائيل لمناطق فلسطينية محتلة باعتبارها انتهاكا قانونيا، متخليا في المقابل عن التهديد بعواقب.

ودعا ماس عقب محادثاته مع نظيره الإسرائيلي الجديد غابي أشكنازي إلى استئناف المفاوضات المباشرة التي تعثرت قبل ستة أعوام بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول حل النزاع في الشرق الأوسط.

وقال وزير الخارجية الألماني ان المخطط الإسرائيلي لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة بموجب خطة السلام الاميركية المعروفة إعلاميا بـ «صفقة القرن»، يعد أمرا مخالفا للقانون الدولي، فيما حذرت السلطة الفلسطينية من أن اقدام الاحتلال على هذه الخطوة يشكل «قتل» لحل الدولتين.

وصرح ماس للصحافيين في أعقاب لقاء نظيره الإسرائيلي في القدس أمس «أخبرت وزير الخارجية الإسرائيلي بالموقف الألماني وبقلقنا الشديد.. حيال العواقب المحتملة لمثل هكذا خطوة». وأضاف «نتشارك هذه المخاوف مع شركائنا الأوروبيين، نعتقد أن الضم لن يتوافق مع القانون الدولي».

من جهته، قال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي أن إسرائيل ستطبق خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للشرق الأوسط على نحو مسؤول. واعتبر أشكنازي صفقة القرن بأنها «نقلة نوعية مهمة للمنطقة».

وشدد أشكنازي، على تنفيذ إسرائيل للضم، وقال «نحن عازمون على القيام بذلك والحوار مع جيراننا، إسرائيل تريد الأمن والسلام».

وأضاف «سيتم متابعة الخطة بشكل مسؤول وبالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة»، متوقعا «من المجتمع الدولي أن يوضح للفلسطينيين أن رفضهم الانخراط لن يخدم مصالحهم» ووصف وزير الخارجية الاسرائيلي نظيره الألماني بأنه «صديق وثيق لإسرائيل»، مضيفا أن زيارته لإسرائيل بصفته أول وزير دولة أجنبية يزور البلاد منذ تشكيل الحكومة الجديدة تدل على العلاقة الخاصة بين البلدين.

من جهتها، حذرت السلطة الفلسطينية من أن تنفيذ إسرائيل مخططها لضم أراض فلسطينية هو قتل لرؤية حل الدولتين المدعومة دوليا.

وقال وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ أمس أن الضم سيؤدي إلى «انهيار التسوية السياسية القائمة على أساس التفاوض وفق اتفاقيات أصبحت في حكم الماضي».

وأكد الشيخ أن على إسرائيل «تحمل مسؤولياتها كقوة احتلال، والسلطة الفلسطينية ليست جهة خدماتيه ولا جمعية خيرية وليست وكيلا أمنيا واقتصاديا».

الى ذلك، ألغت المحكمة العليا في إسرائيل قانونا يتيح للحكومة الاستيلاء على مئات الهكتارات من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

والقانون الذي أقر في العام 2017 يسمح للاحتلال باستملاك أراض خاصة في الضفة الغربية بنى فيها مستوطنون مساكن لهم من دون تصريح رسمي من السلطات، مقابل تعويض مالي. و أوقف تنفيذ القانون بعدما قدمت منظمات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية طعنا به أمام المحكمة العليا.

ويرمي هذا القانون إلى تشريع مستوطنات لا تعترف بها الدولة العبرية وإعفائها من عمليات الهدم التي تأمر بها المحكمة. وجاء في بان لوزيرة الاستيطان تسيبي حوتوفلي أن المحكمة العليا «أعلنت الحرب على حق اليهود بالإقامة في أراضي إسرائيل»، معتبرة أن «الرد الأمثل على المحكمة هو الضم ومواصلة البناء».

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس مغادراً المؤتمر الصحافي أمس دون مصافحة نظيره الإسرائيلي غابي اشكنازي (أ.ف.ب)

تونس: الخلاف النيابي يهدر التصويت لصالح مطالب الاعتذار عن الاستعمار الفرنسي

تونس ـ وكالات: صوت البرلمان التونسي ضد مذكرة تطالب فرنسا بتقديم اعتذار رسمي من تونس عن مرحلة الاستعمار وما بعدها تقدم بها حزب «ائتلاف الكرامة» وأثارت جدلا حادا بين النواب. وفي ختام مناقشات استمرت أكثر من 15 ساعة وقلما تناولت صلب الموضوع، صوت 77 نائبا لمصلحة المذكرة في حين صوت ضدها خمسة نواب، في حين كان يتطلب إقرارها 109 أصوات على الأقل.

وقدمت المذكرة كتلة ائتلاف الكرامة (19 نائبا من أصل 217) رابع الكتل البرلمانية، مطالبة فيها «بإصدار اعتذار رسمي وعلني من الدولة الفرنسية للشعب التونسي عن كل الجرائم التي ارتكبتها في حقه منذ العام 1881 وان هذا الاعتذار من شأنه أن يطوي هذه الصفحة السوداء من تاريخ الدولتين».

وحدد الائتلاف هذه الجرائم في نص المذكرة بـ «القتل والاغتيال والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري ونهب الثروات الطبيعية». كما طالب الحزب الذي يعتبر قريبا من حزب النهضة ذي المرجعية الإسلامية «بتعويض المتضررين ووضع كامل أرشيف تلك الحقبة على ذمة الباحثين التونسيين».

واختلف النواب بين مؤيد للطلب ورافض له، حيث اعتبرت عبير موسى ـ رئيسة الحزب الدستوري الحر، في مداخلة ان «الطلبات الموجهة في المذكرة مباشرة من البرلمان التونسي الى الدولة الفرنسية مخالفة للقانون، لأن هناك أعرافا وبروتوكولات ديبلوماسية. رئيس الجمهورية هو المكلف برسم السياسيات الخارجية وفقا للدستور».

وأضافت «ليست لائحة لرد الاعتبار لتونس بل هي لائحة لتصفية الحسابات السياسية».

في المقابل ساند الطلب النائب المستقل رضاء الجوادي، وقال «ما فعلته فرنسا بنا هو احتلال»، مضيفا ان «المراكز الثقافية المشبوهة للاحتلال الفرنسي والتي هي أخطر من القواعد العسكرية، إنها قواعد للغزو الثقافي، تمارس تدميرا للأخلاق والقيم».

«هونغ كونغ» تحدد 6 سبتمبر موعداً للانتخابات التشريعية والاحتجاجات تتواصل

عواصم ـ وكالات: حددت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة يوم السادس من سبتمبر المقبل موعدا لإجراء الانتخابات العامة للمجلس التشريعي.

وقال المتحدث باسم حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في تصريح امس، إن القرار اتخذ بعد مراجعة الرئيسة التنفيذية للمنطقة كاري لام للأحكام القانونية ذات الصلة المتعلقة بتحديد موعد الانتخابات العامة، وفترة الترشيح السابقة على الانتخابات، والسوابق في الانتخابات العامة الماضية.

وأضاف المتحدث ان لام حددت 18 يوليو المقبل كموعد لنهاية عمل المجلس التشريعي الحالي، مع فتح الترشح للانتخابات العامة المقبلة خلال الفترة من 18 إلى 31 يوليو.

جاء ذلك وسط حالة من عدم الاستقرار تشهدها المدينة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي حيث اعتقلت الشرطة 53 شخصا خلال احتجاجات، شهدت خروج مئات النشطاء إلى الشوارع وأدت في بعض الأحيان إلى إغلاق طرق في قلب المركز المالي، قبل أن تستخدم الشرطة رذاذ الفلفل لتفريق الحشود.

وقالت الشرطة امس، إنها اعتقلت 36 رجلا و17 امرأة بسبب مخالفات تشمل التجمع بشكل غير قانوني والمشاركة في تجمع غير مصرح به. وتحدى المتظاهرون حظر تجمع أكثر من 8 أشخاص فرضته حكومة هونغ كونغ لمنع انتشار فيروس كورونا. تأتي الاحتجاجات، التي تمت الدعوة إليها بمناسبة مرور عام على بدء مظاهرات داعمة للديمقراطية شابها العنف في بعض الأحيان في المستعمرة البريطانية السابقة، وسط تصاعد التوتر بسبب مشروع قانون مقترح يتعلق بالأمن القومي ويحظى بدعم الحكومة المركزية في بكين.

دور بارز لشقيقة كيم جونغ أون في حملة الضغط الأكثر تشدداً التي تستهدف كوريا الجنوبية

سيئول وواشنطن تجريان مناورات عسكرية لاعتراض صواريخ من كوريا الشمالية

عواصم ـ وكالات: قالت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية امس، إن كوريا الشمالية تحمل جارتها الجنوبية مسؤولية العلاقات المتوترة بينهما.

وأكد وزير الدفاع الكوري الجنوبي جيونغ كيونغ ـدو خلال اجتماع لكبار القادة العسكريين للنصف الأول من العام الحالي ان الشمال بدأ يغير تعامله مع الجنوب بشكل كامل احتجاجا على تعامل الجنوب مع حملة إرسال منشورات مناهضة للنظام الكوري الشمالي. وأضاف جيونغ «قرر جيشنا التنفيذ الكامل للاتفاق العسكري المبرم في 19 سبتمبر لمواصلة الجهود لتحقيق الحد من التوترات العسكرية ودعم سياسة الحكومة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والسلام عسكريا». ونقلت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية جيونغ كيونغـدو، قوله إن بلاده والولايات المتحدة أجريتا تدريبات مشتركة للدفاع الصاروخي بشكل طبيعي كما كان مخطط لها خلال النصف الأول من هذا العام.

وذكرت وزارة الدفاع الكورية وهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الكورية أن السلطات العسكرية الكورية والأمريكية أجريتا تدريبات مشتركة مؤخرا فيما يتعلق بتبادل المعلومات المعنية برصد الصواريخ ودمج الوسائل لرصدها واعتراضها مع افتراض إطلاقها من كوريا الشمالية.

وينشر الجيش الكوري الجنوبي منظومة «باتريوت»، وتنشر القوات الأميركية المتمركزة في كوريا الجنوبية منظومتي «باتريوت» و«ثاد».

وقال مصدر في الحكومة الكورية الجنوبية لـ«يونهاب» إن كوريا الشمالية توصلت إلى مرحلة نشر الصاروخ الباليستي القصير المدى الذي يتميز بالصعود والهبوط عموديا في الطيران قبيل اقتراب الرأس الحربي من هدفه، مما يصعب اعتراضه.

وأضاف أن الجيش الكوري الجنوبي يواصل مع القوات الأميركية المتمركزة في البلاد أعمال تحسين سبل اعتراض الصواريخ الكورية الشمالية أرضا وبحرا وجوا، ونظام الرصد، ويسعى معها لإنشاء النظام الموحد لاعتراضها في حالات الطوارئ من خلال التدريبات المشتركة.

يأتي ذلك فيما تتولى كيم يو جونغ، شقيقة زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون دورا بارزا في حملة ضغط جديدة أكثر تشددا تستهدف كوريا الجنوبية فيما يسلط الضوء على ما يقول محللون إنه دور جوهري في رسم السياسات يتجاوز مجرد مساعدة شقيقها.

وكيم يو جونغ، المعتقد أنها في أوائل الثلاثينيات من العمر، هي أقرب أفراد عائلة زعيم كوريا الشمالية التي تلعب دورا عاما في السياسة.

وخلال طفرة في الديبلوماسية الدولية في 2018ـ2019 اكتسبت كيم يو جونغ اهتماما دوليا بقيادة وفد إلى دورة الألعاب الأولمبية عام 2018 في كوريا الجنوبية. وفيما بعد شوهدت وهي تعمل على التأكد من سير الأمور على ما يرام لشقيقها الأكبر، بل شوهدت ذات مرة وهي تحمل له منفضة السجائر في محطة قطار وهو في طريقه لحضور قمة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ڤيتنام.

غير أنها تولت دورا عاما أكبر في رسم السياسة وعززت وضعها كأحد المسؤولين من ذوي النفوذ على الساحة السياسية.

وقد عملت كيم وراء الكواليس في وكالات الدعاية بكوريا الشمالية وهو دور دفع الولايات المتحدة إلى ضمها إلى قائمة كبار المسؤولين الخاضعين لعقوبات في 2017 بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والرقابة.

وفي مارس نشرت وسائل الإعلام الرسمية أول تصريح لها انتقدت فيه السلطات الكورية الجنوبية. وتلا ذلك عدة تصريحات منها ردا على تعليقات من ترامب، وفي الأسبوع الماضي تحذير من أن الشمال سيقطع الاتصالات مع كوريا الجنوبية.

السياج العسكري الفاصل بين الكوريتين (أ.ف.ب)